

3666  
7/1

باسمہ سبحانہ و تعالیٰ

حضرات علماء دین و مفتیان شرع متین عرض ہے کہ :

﴿۱﴾۔۔۔ عیسائی "کرسمس ڈے" کے موقع پر کیک خریدتے ہیں، جن پر "پپی کرسمس"

(Happy Christmas) یا "میری کرسمس" (Merry Christmas) لکھا ہوتا ہے۔

صورتحال یہ ہے کہ بعض مسلمان دکاندار اس موقع پر اس طرح کے جملے کیک پر لکھ کر فروخت کرتے ہیں۔ البتہ کچھ دکاندار خود تو ایسے کیک تیار کر کے فروخت نہیں کرتے، بلکہ کہیں اور سے اس طرح کے کیک منگواتے ہیں، اور پھر وہ اپنی دکانوں پر فروخت کرتے ہیں۔

اب دریافت طلب امر یہ ہے کہ مسلمان دکانداروں کے لئے "کرسمس ڈے" کے موقع پر اس طرح کے کیک فروخت کرنا شرعاً جائز ہے یا نہیں؟

﴿۲﴾۔۔۔ اگر کوئی دکاندار خود یہ معاملہ نہ کرے، بلکہ اس کے لئے کوئی عیسائی ملازم رکھ

لے، جو اس طرح کے کیک کی خرید و فروخت کرے، آیا شرعاً اس طرح کرنا درست ہے؟

درخواست گزار:

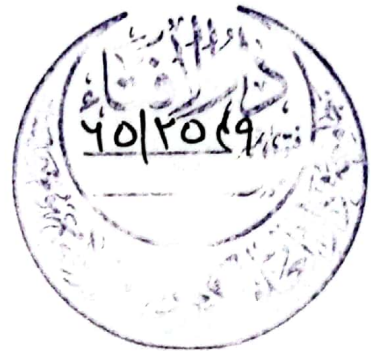
محمد آصف بن خُدا بخش غفر اللہ لہما

متعلم تخصص فی الافاء، سال سوم جامعہ دارالعلوم کراچی

پتا: چک نمبر (404/ج ب)، ڈاکخانہ (490/ج ب)،

تحصیل شورکوٹ، ضلع جھنگ

رابطہ نمبر: 03054559345



جواب منسلک ہے۔۔۔

بسم اللہ الرحمن الرحیم

## الجواب حامداً ومصلیاً

(۲،۱)۔۔۔ کرسمس چونکہ عیسائیوں کا مذہبی تہوار ہے اور اس تہوار کے منانے کی مناسبت سے کیک پر سوال میں ذکر کردہ جملہ ”ہیپی کرسمس“ (Happy Christmas) یا ”میری کرسمس“ (Merry Christmas) لکھوایا جاتا ہے۔ اور دوسرے کو پیش کرنے سے مقصود اس تہوار کی مبارکباد دینا ہوتا ہے، تو کسی مسلمان کے لیے اس طرح کیک پر لکھنا یا لکھوا کر دینا جائز نہیں، اسی طرح ایسے تیار شدہ کیک خرید کر بیچنا بھی جائز نہیں۔ نیز اس مقصد کے لیے کسی عیسائی کو ملازم رکھ کر اس سے مذکورہ معاملہ انجام دلوانا بھی شرعاً درست نہیں ہے۔ اس سے اجتناب کرنا ضروری ہے۔ اگر کسی دکاندار نے ایسا کیک فروخت کر دیا تو اگرچہ اس کا فعل جائز نہیں، تاہم حلال مواد سے تیار کردہ کیک کی حاصل ہونے والی قیمت حرام نہیں ہوگی۔

فی "المدخل" لابن الحاج المالکی - الفکر (۴۷/۲)

ومن مختصر الواضحة: سئل ابن القاسم: عن الركوب في السفن التي يركب فيها النصارى لأعيادهم، فكره ذلك مخافة نزول السخط عليهم لكفرهم الذي اجتمعوا له، قال: وكره ابن القاسم للمسلم أن يهدي إلى النصراني في عيده مكافأة له ورآه من تعظيم عيده وعونا له على مصلحة كفره، ألا ترى أنه لا يحل للمسلمين أن يبيعوا للنصارى شيئاً من مصلحة عيدهم لا لحماً ولا إداماً ولا ثوباً ولا يعارون دابة ولا يعاونون على شيء من دينهم لأن ذلك من التعظيم لشركهم وعونهم على كفرهم وينبغي للسلطين أن ينهوا المسلمين عن ذلك وهو قول مالك وغيره لم أعلم أحداً اختلف في ذلك. انتهى.

وفي "رد المحتار" (۳۹۱/۶)

وفي "المحيط": لا يكره بيع الزناير من النصراني والقلنسوة من المجوسي، لأن ذلك إذلال لهما، وبيع المكعب المفضض للرجل إن ليلبسه يكره، لأنه إعانة على لبس الحرام وإن كان إسكافاً أمره إنسان أن يتخذ له خفاً على زي المجوس أو الفسقة أو خياطاً أمره أن يتخذ له ثوباً على زي الفساق يكره له أن يفعل لأنه سبب التشبه بالمجوس والفسقة اهـ۔

وفي "فتاوى قاضیخان" (۳۶۲/۳)

رجل اشترى يوم النيروز شيئاً لم يشتره في غير ذلك اليوم إن أراد به تعظيم ذلك اليوم كما يعظمه الكفرة يكون كفراً وإن فعل ذلك لأجل السرف والتنعيم لا لتعظيم اليوم لا يكون كفراً وإن أهدى يوم النيروز إلى إنسان شيئاً ولم يرد به تعظيم اليوم وإنما فعل

(جاری ہے۔۔۔)





ذلك على عادة الناس لا يكون كفراً، وينبغي أن لا يفعل في هذا اليوم ما لا يفعله قبل ذلك اليوم ولا بعده وأن يحترز عن التشبه.

وفي "مجموع الفتاوى" لابن تيمية (٣٢٩/٢٥):

«وسئل: عمن يفعل من المسلمين: مثل طعام النصارى في النيروز. ويفعل سائر المواسم مثل الغطاس والميلاد وخميس العدس وسبت النور ومن يبيعهم شيئاً يستعينون به على أعيادهم أيجوز للمسلمين أن يفعلوا شيئاً من ذلك؟ أم لا؟ فأجاب: الحمد لله، لا يحل للمسلمين أن يتشبهوا بهم في شيء مما يختص بأعيادهم لا من طعام ولا لباس ولا اغتسال ولا إيقاد نيران ولا تبطيل عادة من معيشة أو عبادة أو غير ذلك. ولا يحل فعل وليمة ولا الإهداء ولا البيع بما يستعان به على ذلك لأجل ذلك... وقد كره جمهور الأئمة - إما كراهة تحريم أو كراهة تنزيه - أكل ما ذبحوه لأعيادهم وقرايبهم إدخالاً له فيما أهل به لغير الله وما ذبح على النصب، وكذلك نحواً عن معاونتهم على أعيادهم بإهداء أو مبايعة... ثم إن المسلم لا يحل له أن يعينهم على شرب الخمر بعصرها أو نحو ذلك. فكيف على ما هو من شعائر الكفر. وإذا كان لا يحل له أن يعينهم هو فكيف إذا كان هو الفاعل لذلك والله أعلم.»

وفي "فتاوى قاضيخان" (١٦٩/٢)

وإن استأجر المسلم ذمياً لبيع له خمر أو ميتة أو دماً لا يجوز.

وفي "درر الحكام" شرح "غرر الأحكام" (١٧٤/٢)

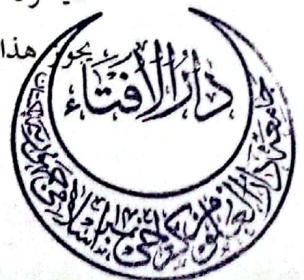
(جاء أمر المسلم ذمياً ببيع خمر أو خنزير وشرائهما أو) أمر (المحرم غيره) أي غير المحرم (ببيع صيده) وقال: لا يجوز؛ لأن الموكل لا يليه بنفسه فلا يوليه غيره كتوكيل المسلم بحوسية بتزويج بحوسية ولأن ما يثبت للوكيل ينتقل إلى الموكل فصار كأنه باشره بنفسه. الخ. (وقال العلامة الشرنبلالي تحت قوله: وقال: لا يجوز) هو الأظهر.

وقال العلامة الشلبي في "حاشيته" على "تبيين الحقائق" (٥٦/٤)

(قوله: وقال: لا يجوز) أي: ومالك والشافعي وأحمد... قال الكمال: وقد روي عن أبي حنيفة: أن هذه الوكالة تكره أشد ما يكون من الكراهة، وهي ليس إلا كراهة التحريم فأى فائدة في الصحة؟!.

وفي المبسوط للسرخسي (٣٨/١٦)

وإذا استأجر الذمي من المسلم بيتاً لبيع فيه الخمر لم يجز؛ لأنه معصية فلا ينعقد العقد عليه ولا أجر له عندهما، وعند أبي حنيفة - رحمه الله - يجوز والشافعي - رحمه الله - هذا العقد؛ لأن العقد يرد على منفعة البيت ولا يتعين عليه بيع الخمر فيه فله أن



(جاری ہے۔۔۔)

يبيع فيه شيئا آخر يجوز العقد لهذا، ولكننا نقول تصريحهما بالمقصود لا يجوز اعتبار  
معنى آخر فيه، وما صرحا به معصية.

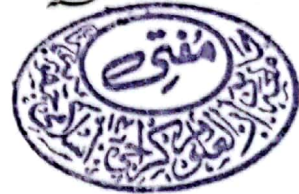
وفي فقه البيوع (١٨٣/١) عن جواهر الفقه تحت قول السرخسي هذا:

قلت: وقول أبي حنيفة: «يجوز» لا يستلزم أيضا جواز هذا الفعل. بمعنى رفع الإثم، بل  
ظاهر اللفظ. بمعنى تصحيح العقد فقط، كما صرح به في عبارة «الأصل»: «له الأجر».  
والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب.....

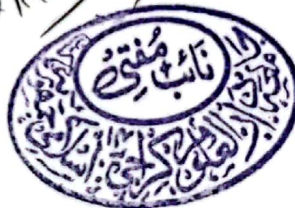
عبد القدير  
عبد القدير گھوٹي فريدلور  
دار الافتاء جامعہ دارالعلوم کراچی  
۳ جمادی الآخرہ ۱۴۳۵ھ  
۱۸ دسمبر ۲۰۲۳ء

الجواب صحیح  
محمد یعقوب عقیقہ  
۶/۶/۱۴۳۵ھ  
الجواب صحیح  
۶/۶/۱۴۳۵ھ

الجواب صحیح  
بندہ محمد تقی عثمانی مفتی عنہ  
مفتی جامعہ دارالعلوم کراچی  
۳ جمادی الآخرہ ۱۴۳۵ھ  
۱۸ دسمبر ۲۰۲۳ء



الجواب صحیح  
محمد عبدالمنان مفتی عنہ  
۶/۶/۱۴۳۵ھ  
الجواب صحیح  
محمد عبدالمنان  
۵/۶/۱۴۳۵ھ  
الجواب صحیح  
۶/۶/۱۴۳۵ھ



بندہ محمد الحق مفتی عنہ  
۵/۶/۱۴۳۵ھ

الجواب صحیح  
بندہ الرکن مفتی عنہ  
۵/۶/۱۴۳۵ھ



الجواب صحیح  
بندہ محمد عقیقہ عقیقہ عنہ  
۵/۶/۱۴۳۵ھ

الجواب صحیح  
۵/۶/۱۴۳۵ھ

الجواب صحیح  
محمد عقیقہ عنہ  
۵/۶/۱۴۳۵ھ

